

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/AC.96/846/Part V/13
15 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية
الدورة السادسة والأربعون

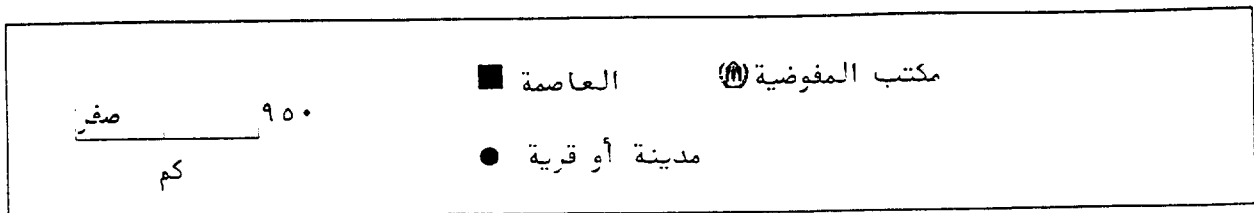
أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات: تقرير عن
١٩٩٤-١٩٩٥ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٦

الجزء الخامس: جنوب غربي آسيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط

الباب ١٣- البرامج الإقليمية الخاصة

(مقدم من المفوضة السامية)

أفغانستان



خامسا-١٣ البرامج الإقليمية الخاصة

ألف- العودة إلى أفغانستان

١- اللاجئين المستفيدين

١- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان عدد اللاجئين الذين عادوا إلى أفغانستان خلال العام، قد بلغ ٤٠٠ ٢٢٩ لاجئ، بالإضافة إلى أكثر من ٢ مليون لاجئ عادوا في الفترة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٣. وكانت العودة خلال عام ١٩٩٤ قد شملت ٧٠٠ ٢٢٦ لاجئ عادوا من جمهورية إيران الإسلامية (منهم ٤٠٠ ١٢١ لاجئ ساعدتهم المفوضية) و ٧٠٠ ١٠٢ لاجئ عادوا من باكستان (منهم ٣٢ ٠٠٠ ساعدتهم المفوضية). وحدث كثير من العودة إلى المحافظات الواقعة على الحدود المتاخمة لباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وإلى محافظتي كندوز وباغلان الشماليين. ولا تزال العودة إلى الوطن هي الحل الدائم المفضل لحوالي ٢,٦ مليون من الأفغان الذين ما زالوا باقين في البلدان المجاورة، ولو أن بلوغ الاعتماد على النفس في بلدان اللجوء هو خيار آخر.

٢- التطورات في ١٩٩٤ و١٩٩٥

٢- ساهمت حالة أمن غير مستقرة ومشاكل التمويل في هبوط معدل التنفيذ إلى مستوى أدنى من المعدل المتوقع. فهناك ما مجموعه ١٢٩ من المشاريع السريعة التأثير (QIPs) التي قام بتنفيذها مكتب رئيس البعثة عن طريق مكاتبه الفرعية في حرات وكانداهار ومزار الشريف. وقد شملت الأنشطة تأهيل ٧٠٠ ١٢ مأوى، وإعادة بناء المدارس، وتوفير معدات التعليم وإصلاح شبكات الري، ومشاريع مياه الشرب، والتدريب المهني، وإصلاح المرافق الثقافية، ومشاريع توليد الدخل. واستمرت مساعدة العودة من بلدان اللجوء المجاورة، في شكل منح العودة إلى الوطن من باكستان (بما يعادل ١١٠ دولارا نقدا و ٣٠٠ كيلوغرام من القمح للأسرة)، ومن جمهورية إيران الإسلامية (بما يعادل ٢٥ دولارا نقدا و ٥٠ كيلوغراما من القمح للشخص). كما استمرت مساعدة النقل التي قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتنظيمها في جمهورية إيران الإسلامية حتى الحدود الأفغانية، ولكن النقل تعرقل بشدة في أفغانستان بسبب المسالك غير الآمنة وحالة الطرق السيئة.

٣- واستجابة إلى استنتاج اللجنة التنفيذية عام ١٩٩٤ بشأن العودة إلى أفغانستان (الوثيقة A/AC.96/839، الفقرة ٢٢) انتهجت المفوضية سياسة تكثيف الأنشطة في المناطق المأمونة من أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية. ويمثل برنامج عام ١٩٩٥ نهجا جديدا سوف يستمر على مدى فترة ثلاث سنوات. ومن المتوقع بحلول نهاية عام ١٩٩٧ أن يكون وجود المفوضية في أفغانستان قد تقلص تدريجيا لصالح وكالات الأمم المتحدة الموجهة نحو التنمية. فحالة الأمن مستقرة نسبيا في كثير من المناطق الريفية التي أخذ يعود إليها اللاجئون. ومن خلال تواجد متزايد في المناطق الرئيسية من البلد تستطيع المفوضية الإسهام في إرساء دعائم الاستقرار، وهو شرط أساسي لازم لعودة اللاجئين المستدامة ونجاح وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم. وقد ظلت المفوضية متواجدة في كابول من ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ كجزء من فريق استجابة دائم تابع للأمم المتحدة. وتم تخصيص أموال إضافية لمشاريع سريعة التأثير ليجري تنفيذ ٤٩ منها خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥. وقام عدد من كبار موظفي المقر الرئيسي للمفوضية ببعثات لعقد اجتماعات مع حكومات جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وأفغانستان ومع الأمم المتحدة في نيويورك، ومع

البنك الدولي، ومع منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، والبنك الإسلامي للتنمية، بغية التماس الآراء وتعبئة الدعم من أجل اتخاذ نهج جديد نحو العودة إلى الوطن.

٤- ولضمان الطابع الطوعي للعودة، واصلت المفوضية الاحتفاظ بوجود موظفين لها في معابر الحدود وعلى طول مسالك العودة. وأنشأت حكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، بالتعاون مع المفوضية، لجننتين ثلاثيتين معنيتين بالعودة الطوعية إلى الوطن بغية تسهيل العودة والاندماج الناجح للأفغان العائدين من البلدان المجاورة. ويجري عقد اللجننتين بانتظام. وبناء على دعوة من المفوضية، اجتمع ممثلون لحكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٥، واتفقوا على إنشاء فريق استشاري مشترك بين هذه الحكومات ليقوم بإبداء الرأي في الاهتمامات المتبادلة المرتبطة بالعودة إلى الوطن، ومناصرة زيادة التأهيل لإدامة العودة. وسيقوم الفريق بتعبئة الدعم ووضع نهج منسق وشامل نحو التماس مساهمة المجتمع الدولي في مساعدة التنمية لجميع أجزاء أفغانستان.

٢- البرامج القطرية لعام ١٩٩٦

(أ) الأهداف

٥- سيواصل مكتب المفوضية الفرعي في باكستان، ومكتب رئيس بعثة المفوضية في جمهورية إيران الإسلامية، بالتنسيق مع رئيس مكتب البعثة في أفغانستان، السعي إلى إتاحة الفرص للعودة الطوعية إلى الوطن. وستقوم المفوضية بتسهيل هذه العودة من خلال تقديم مساعدة مباشرة وقت العودة والاستجابة إلى الاحتياجات الأساسية في محاولة لتعزيز نجاح إعادة الاندماج. وسيستمر تقديم مساعدة العودة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة. وستحتوي صفقة المساعدة في جمهورية إيران الإسلامية على منحة نقدية (٢٥ دولاراً للشخص) وغذائية (٥٠ كيلوغراماً للشخص) والنقل المُنْعَان. أما مساعدة العودة من باكستان، فسوف يجري استعراضها في النصف الثاني من عام ١٩٩٥، وربما يجري تعديلها وفقاً للحالة السائدة بغية ضمان رابطة أوثق بين المساعدة والعودة. ولم تقرر اللجننتان الثلاثيتان حتى الآن المستويات المنظورة للعودة خلال عام ١٩٩٦. إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى مساعدة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص للعودة من باكستان و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص للعودة من جمهورية إيران الإسلامية. وعلى أثر تقدير معدل العودة في عام ١٩٩٥، وبناء على الحالة السياسية والأمنية السائدة، سيجري استعراض أرقام التخطيط في أوائل عام ١٩٩٦.

٦- وسوف تزيد المفوضية من تواجدها وبرامجها في أفغانستان بغية تشجيع الاستقرار الإقليمي ودعم العودة المستمرة. وفي المناطق الريفية التي تتسم بمعدل عالٍ للعودة إلى الوطن، ستكون الأولوية لأنشطة توفير المأوى والمياه ونتاج المحاصيل والري، بما أنها أنشطة مقومات الحياة المباشرة. أما في المناطق الحضرية حيث يكون السكان العائدون في وضع أفضل، فستكون الأولوية للإصحاح والخدمات المجتمعية والتعليم وتوليد الدخل. وسيتركز تشديد خاص على البرامج التي تلبى احتياجات النساء والأطفال. وستكون الوسيلة الرئيسية لتنفيذ مشاريع التأهيل هي من خلال المشاريع السريعة التأثير بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٧- وستستمر عمليات رصد سلامة العودة وإعادة الاندماج التي يقوم بها موظفو المفوضية الموجودون في مراكز عبور الحدود الرئيسية إلى داخل أفغانستان، وفي أوساط مجتمعات العائدين المحلية حيث تكون

أنشطة إعادة الاندماج قد بدأت بالفعل. وستسعى المفوضية إلى تحديد العقبات التي تعترض سبيل العودة إلى الوطن، وذلك برصد عملية العودة وإعادة الاندماج، وستتدخل حيثما اقتضى الأمر لدى السلطات المعنية لضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية. وتدرك حكومات الإقليم كما تدرك المفوضية أن الأسباب التي أدت إلى بداية نزوح اللاجئين إلى البلدان المجاورة لم تعد قائمة بعد رحيل القوات السوفياتية من أفغانستان في عام ١٩٨٩، وإنشاء حكومة جديدة في أفغانستان في نيسان/أبريل ١٩٩٢. أما المعدل البطيء للعودة فهو راجع أساساً إلى أسباب اقتصادية. ففي غالبية الحالات لا يواجه الأفغان العائدون إلى مناطق مأمونة أية مخاطر أمنية شديدة.

٨- وقد شرعت المفوضية في مفاوضات مع السلطات في كابول بغية إعلان عفو عام من قبل حكومة أفغانستان. والمقصود أن يشمل العفو جميع المواطنين الأفغان سواء كانوا لاجئين في الخارج أو مشردين داخليا. وسيجري بالمثل التفاوض مع السلطات المعنية بشأن احترام الحقوق الأساسية للعائدين، وقبول المسائل القانونية الناشئة من عودتهم مثل حالات الزواج المختلط والشهادات المدرسية. كما سيجري تدريب موظفي الحكومة المسؤولين وموظفي المنظمات غير الحكومية على مبادئ العودة الطوعية إلى الوطن وكذلك على توسيع نشر هذه المبادئ.

(ب) الميزانيات المقترحة لعام ١٩٩٦

٩- سيشمل البرنامج الإقليمي للعودة إلى أفغانستان عناصر لتقديم مساعدة مباشرة إلى العائدين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، كما سيشمل أنشطة إعادة الاندماج لصالح تلك المجتمعات المحلية داخل أفغانستان التي ستتأثر بعودة اللاجئين والمشردين محليا. وتمويل برنامج المفوضية عنصر من العناصر المكوّنة للدعاء الموحد المشترك بين الوكالات الذي سيصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان (UNÓCHA) للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

١٠- أخذ عدد اللاجئين الأفغان العائدين من باكستان يتناقص منذ العودة الواسعة النطاق إلى الوطن في عام ١٩٩٢ الذي شهد عودة أكثر من ١,٢ مليون شخص عبر الحدود. فبسبب ١٢ عاما من الحرب ثم القتال الطائفي واستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان، ينظر الكثير من اللاجئين في خيارات بديلة. وقد أدى تزايد الاكتفاء الذاتي لكثير من اللاجئين إلى تناقص الاحتياجات وبالتالي إلى تخفيض تدريجي في برنامج الرعاية والإعالة في قرى اللاجئين. كما أن الروابط الاقتصادية والتجارية بين قرى اللاجئين في باكستان والمناطق الريفية في أفغانستان تزيد من تهيئة الظروف المواتية لعودة مستدامة. وربما يعاد النظر في استعمال بطاقة التموين كوثيقة لمساعدة العودة إلى الوطن نظرا للإلغاء التدريجي للمساعدة الغذائية في قرى اللاجئين.

١١- أما المنظور الحالي فهو مساعدة عودة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص ولو أن هذا المستوى لم توافق عليه اللجنة الثلاثية حتى الآن. فالميزانية قائمة على أساس المتطلبات لمساعدة عودة حوالي ١٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٥. وسوف يجري إعداد ميزانية منقحة بعد موسم العودة في عام ١٩٩٥ بناء على أرقام العودة الفعلية والتغييرات المتفق عليها في مكونات صفقة المساعدة وآلية تقديمها.

١٢- وعاد كثير من اللاجئين من جمهورية إيران الإسلامية إلى المحافظات الأفغانية الغربية التي ظلت نسبياً غير متأثرة بالنزاع الجاري في كابول. ففي مواجهة تخفيض الإعانات للصحة والتعليم أبلغت السلطات الإيرانية اللاجئين بأنه يجب عليهم الرحيل من المناطق الحضرية ولهم إما أن يعودوا إلى وطنهم أو ينتقلوا إلى مخيمات. وبسبب معدل البطالة العالي يواجه اللاجئون صعوبات متزايدة في الحصول على وظائف. وتشير هذه العوامل إلى احتمال تزايد حالات العودة من جمهورية إيران الإسلامية إلى الوطن. فالتوقعات الحالية لعام ١٩٩٦ هي أن حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد يحتاجون إلى تزويدهم بالمساعدة المباشرة. وستستمر صفقة العودة إلى الوطن مكونة من منحة نقدية (٢٥ دولاراً للشخص) وغذائية (٥٠ كيلوغراماً للشخص) مع تزويد الأسر بأغطية من البلاستيك، والنقل الداخلي إلى معابر الحدود الذي تقوم بتنظيمه المنظمة الدولية للهجرة.

١٣- وسوف تستمر المساعدة في أفغانستان قائمة حول المشاريع السريعة التأثير. وستركز أنشطة إعادة الاندماج على الاحتياجات الحيوية والمباشرة للأشخاص في المحافظات التي تستقبل اللاجئين والمشردين داخلياً. وستهدف المشاريع إلى زيادة قدرة توفير المياه الريفية للشرب والري، ودعم جهود المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في مجالي الصحة والتعليم. وستهدف أنشطة توليد الدخل إلى مساعدة النساء والأرامل والمعوقين. وفي المناطق الحضرية سيكون الاهتمام موجهاً نحو تحسين الإصحاح بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة، ونحو تعزيز الخدمات المجتمعية والمؤسسات الثقافية. وستهدف مشاريع إصلاح الطرق السريعة التأثير إلى تحسين طرق الوصول من القرية إلى السوق وبذا تنعش الاقتصاد الريفي. وسيكون ذلك موضوع استعراض تقوم به المفوضية استعداداً للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان.

(ج) الشركاء التنفيذيون

١٤- قامت المفوضية في أفغانستان بتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي الآن بصدد إعداد سلسلة اتفاقات مماثلة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة بغية إتاحة المزيد من التنسيق وضمان تعاون أوثق من أجل التنفيذ المشترك لمشاريع التأهيل. ويجري بشكل متزايد تصميم الأنشطة في مجالي الصحة والتعليم لتناسب التعاون المشترك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، في حين أن مشاريع التأهيل تتضمن الخبرة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/OPS). وسوف تستمر الجهود في هذا الاتجاه. وسيجري تقديم المساعدة المباشرة إلى العائدين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة.

١٥- وتنفيذ المشاريع السريعة التأثير مجهود تعاوني مضطلع به من خلال اتفاقات مع منظمات وطنية ودولية غير حكومية، ووكالات حكومية، ومجتمعات محلية، ومقاولين مستقلين في أفغانستان. فقد تم توقيع اتفاقات سابقة مع لجنة الإنقاذ الدولية، واللجنة السويدية لمساعدة أفغانستان، وصندوق إنقاذ الأطفال - الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة "أوكسفام" (OXFAM) ومؤسسة مرلين (MERLIN) وجمعية "أطباء بلا حدود" (MSF)، واللجنة النرويجية الأفغانية، والإدارات المختصة في حكومة أفغانستان، والشركاء التنفيذيين المحليين. وسوف تستمر هذه العلاقات وسيجري تعزيزها بغية الاستفادة الكاملة من الخبرات والتجارب التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية في أفغانستان على مدى الأعوام.

العودة إلى الوطن (أفغانستان)
(بآلاف الدولارات)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
الاحتياجات البرنامجية الأولية حسب تقديرها في ٩٥/٥/١٥	الاحتياجات البرنامجية المنقحة حسب تقديرها في ٩٥/٥/١٥	الاحتياجات البرنامجية الأولية حسب تقديرها في ٩٤/٦/١	الانفاق
٨ ٥١٩,١	١٦ ٢٤٠,٩	٩ ٠٣٠,٣	٥ ٦٢٢,٤
١٥ ٧٤٤,٠	١٥ ٨٦٧,١	١٣ ٢٨٦,٤	٥ ٦٦٤,١
٥ ٥٥٧,٤	٥ ٩٨٧,١	٥ ٨٧٧,٧	٢ ٢٧١,٢
-	-	-	١٦,١
٤ ١٢١,٢	٢ ٩٢٦,٦	٢ ٧٣٨,٤	٢ ٤٤٣,٥
٣٣ ٩٤١,٧	٤١ ١٢١,٧	٣١ ٠٣٢,٨	١٦ ٠١٧,٣
			المجموع

باء- الصحراء الغربية

١٦- تباشر المفوضية الرصد الدقيق لتقدم تنفيذ خطة التوطين التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، وتوالي الاضطلاع بعدد من الأنشطة تمهيدا لعودة اللاجئين إلى الوطن.

١٧- وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، شرعت لجنة تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة، والمعنية بالاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO)، في عملية تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، انضمت المفوضية إلى بعثة فريق تقني من إدارة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قامت بزيارة إلى منطقة عمليات اللجنة.

١٨- ثم في شباط/فبراير ١٩٩٥، وعلى أثر تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والقرار اللاحق ٩٧٣ الصادر من مجلس الأمن، قام فريق تقني تابع للمفوضية، بزيارة مختلف المواقع وأماكن العودة المحتملة في المنطقة، بالإضافة إلى مخيمات تندوف، بغية جمع المعلومات التقنية اللازمة لتحديث واستكمال خطة المفوضية التي وضعت في عام ١٩٩١ من أجل العودة إلى الوطن.

١٩- فضلا عن هذه البعثة هناك ضابط لوجستيات يعمل في منطقة العمليات منذ منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٥ لاستعراض وتخطيط الجوانب اللوجستية من عملية العودة إلى الوطن. وفي أوائل حزيران/يونيه، قام فريق تابع لمنظمة غير حكومية، ببعثة بناء على طلب المفوضية، لتقدير المتطلبات من المياه اللازمة للعودة.

هذا بالإضافة إلى تعيين ضابط اتصال تابع للمفوضية ليعمل في منطقة العيون اعتباراً من منتصف حزيران/يونيه، للتشاور عن كذب مع الوحدات المعنية التابعة للجنة تحديد الهوية بشأن كافة المنهجيات المتعلقة ببرنامج العودة إلى الوطن.

٢٠- وستواصل المفوضية التمهيد لعودة اللاجئين إلى الوطن، عملاً بولايتها، في إطار خطة الأمم المتحدة للتوطين. وفي هذه الأثناء يجري إعداد مشروع ميزانية منقحة من أجل عودة حوالي ١٠٥ ٠٠٠ شخص إلى وطنهم.

٢١- وفي تقريره المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، ناشد الأمين العام جميع الأطراف المعنية بتقديم دعمها الكامل إلى المفوضية في هذه العمليات.

٢٢- وقد تم إبقاء تكاليف تنفيذ البرنامج والدعم الإداري في عام ١٩٩٤ والمتطلبات لعام ١٩٩٥، على مستوى أدنى للغاية من أجل تغطية التكاليف المتعلقة بالبعثات التحضيرية.

العودة إلى الوطن (الصحراء الغربية)
(بآلاف الدولارات)

<u>١٩٩٦</u>	<u>١٩٩٥</u>	<u>١٩٩٤</u>	<u>البلد/المنطقة</u>
<u>الاحتياجات البرنامجية الأولية حسب تقديرها في ٩٥/٥/١٥</u>	<u>الاحتياجات البرنامجية المنقحة حسب تقديرها في ٩٥/٥/١٥</u>	<u>الاحتياجات البرنامجية الأولية حسب تقديرها في ٩٤/٦/١</u>	<u>الانفاق</u>
١٦٨,٥	١٦٥,٢	١٣٠,٠	١٠٤,١
-	٢٨ ٤٩٩,٨	-	-
١٦٨,٥	٢٨ ٦٦٥,٠	١٣٠,٠	١٠٤,١
			<u>المجموع</u>
